سمر حسن احمد معوض الغلبان التكليف النهائي

# **مقدمة للتكليف**

في هذا التكليف، سأقوم بطرح قضية الزيادة السكانية في مصر والسياسات المتبعة للحد من هذه الظاهرة وأخيرا سأقوم بالتعليق على هذه السياسات وتقديم اقتراح شخصي من قبلي.

# **تعريف المشكلة المختارة للمناقشة**

تُعبر المشكلة السكانية عن عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات. وقد تطور عدد سكان مصر عبر مئة عام، حيث تجاوز الـ 100 مليون نسمة، لتصبح الدولة رقم 14 على مستوى دول العالم من حيث عدد السكان. وتتمثل أبرز تحديات المشكلة السكانية في ثلاثة أبعاد رئيسة متداخلة ومتشابكة على النحو التالي:

1. **النمو السكاني المتزايد:** تزايد عدد سكان مصر من 1920 حيث كان اجمالي المصريين 32 مليون نسمه الى حوالي 100 مليون في 2020. أي حوالي زيادة 68 مليون نسمة. قد أضافت مصر إلى سكانها 3.6 ملايين نسمة بين عامي 1920 و1940، ثم 9.3 ملايين نسمة بين عامي 1940 و1960، ثم 16.7 مليون نسمة بين عامي 1960 و1980، ثم 25.5 مليون نسمة بين عامي 1980 و2000، ثم 33.5 مليون نسمة بين عامي 2000 و2020.
2. **الخصائص السكانية:** حيث زادت نسبة الشريحة الأصغر عمرا من 2006 لتصل الى نحو 13.6% في عام 2017 بالتوازي مع مؤشرات زيادة الإنجاب مما أدى إلى زيادة الإعالة، والتكاليف الاقتصادية، وشكل ضغطاً على سوق العمل، فضلاً عما يفرض من زيادة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات المختلفة.
3. **توزيع السكان:** مصر بالتوزيع غير المتكافئ للسكان على مساحة الدولة، حيث لا تزال محافظة القاهرة تتصدر جميع المحافظات بواقع 10.6% من جملة السكان، تليها محافظة الجيزة والتي ارتفعت نسبة سكانها إلى 9.1% من إجمالي سكان الجمهورية، وكذلك محافظة الشرقية التي ارتفعت نسبة سكانها إلى 7.6%. وتظل محافظات جنوب سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر من أقل المحافظات استيعاباً للسكان على الرغم من الإمكانات المتاحة بها.

# **مدى دور الدولة في هذه المشكلة**

تنص المادة (41) من الدستور المصري الصادر عام 2014 على ما يلي: "تلتزم الدولة بوضع برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية، وتحسين خصائصها في إطار تحقيق التنمية المستدامة" و لهذا تعتبر الجولة المصرية مسؤولة عن الحد من ظاهرة الزيادة السكانية و تحسين كفاءة الحياة السكانية للمواطنين بأعدادهم المختلفة تحت أراضي الوطن.

# **السياسات المتبعة للتقليل من هذه الظاهرة منذ عام 2014**

في نوفمبر 2014، أطلقت الحكومة الاستراتيجية القومية للسكان (2015- 2030) بهدف الارتقاء بنوعية حياة المواطن من خلال:

* خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي والسكاني
* إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر عبر إعادة توزيع السكاني
* تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية

وحتى تتحقق هذه الأهداف وضع الخبراء مجموعة من الأهداف الكمية أهمها:

* خفض معدلات الإنجاب ليصل متوسط عدد الأطفال إلى 2.4 طفل بحلول عام 2030 مقارنة بحوالي 3.5 طفل حالياً. ويتطلب تحقيق هذا الخفض في معدلات الإنجاب الوصول بنسب السيدات اللائي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى 72% مقارنة بحوالي 59% حالياً.

وترتكز هذه الاستراتيجية على ستة محاور هي:

* الارتقاء بمستوى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية
* والارتقاء بالخدمات الصحية للشباب والنشء
* والارتقاء بخصائص المواطن المصري، ودعم الاتجاهات نحو القضية السكانية
* تمكين المرأة وتفعيل نظام المتابعة والتقييم.

لكن بالرغم من شمول هذه الاستراتيجية، واستهدافها للقضايا المختلفة المتعلقة بالسكان والتنمية، إلا أن خطتها التنفيذية لم تشمل استثمار العدد الكبير من الشباب في مصر؛ حيث يمثل الشباب حوالي ثُلث السكان المصريين. وقد يشكل توظيف هؤلاء الشباب في جهود التنمية بصورة صحيحة دفعة كبيرة للاقتصاد. ويتطلب ذلك بالضرورة إعادة تأهيلهم بصورة تجعلهم قادرين على الإبداع والتطوير.

# **نتائج هذه السياسات:**

للأسف لم تنجح هذه السياسات لان الدولة المصرية الفترة الماضية ركزت على الخطاب السياسي والرسمي والغير رسمي وحتى العرض السنيمائي للمشكلة ولم تنجح في عزل الدوافع التي تشجع الزيادة السكانية عن الفئات الأكثر عرضة لها. ما زلنا نشهد ولادة طفل جديد كل 14 ثانية. حيث ان اختزال المشكلة السكانية باعتبارها زيادة سكانية فقط يعتبر قصورا في النظر لأبعاد المشكلة المتمركزة في خصائص السكان (والتي تشمل التعليم، والصحة، والمشاركة في قوة العمل، ومتوسط دخل الفرد)، والتوزيع غير المتكافئ للسكان، ووجود فجوات كبيرة بين مناطق الجمهورية المختلفة في الوجه القبلي وخاصة في الريف، وكذلك بين الذكور والإناث في معظم المؤشرات التنموية. ولكننا نتأمل في برنامج تكافل و كرامة و الإصلاحات التعليمية و التعزيز من الصناعة المحلية و الإنتاج الزراعي ان يحدث تغيرا ملحوظا في الخصائص السكانية للمجتمع في العشر سنوات القادمة.

**تعليقي الشخصي**

انا اتفق مع الرأي القائل ان مشكلة الزيادة السكانية مشكلة تنموية وليست قضية مستقلة بحد ذاتها وان أساس التحكم فيها يكمن في تقليل نسب عدم الرضا المجتمعي للمعيشة وزيادة فرص التقدم والنجاح الفردي أيضا. فمشكلة الكثافة السكانية هي قضية جهل وفقر بالأساس. فعندما ينحصر للفرد قيمته في تكوين اسرة فقط كانها الهدف الوحيد في الحياة، فلابد وانه يشعر بالانفصال المجتمعي والعجز في تقديم أي قيمة لمحيطه. لذلك الحل الأساسي لهذه المشكله يكمن في إعطاء الانسان حقة في الانتماء الحقيقي وتكوين معنى حر لنفسه ولحياته وفتح الفرص المختلفه امامه لممارسة باقي تاثيراته المجتمعية بحق. الانسان ثروة وليس عائق والطبيعه تستطيع استيعابنا جميعا والرب كريم مع الكل. نحن الذين حدنا عن النية الصادقة في الحياة وربطنا ادوارنا واهدافنا بالقيم المادية.